

الفصل الخامس

مشاهد مشرفة مع مدير إدارة الشؤون المعنوية

اللواء أركان حرب  
إسماعيل عثمان



اللواء أركان حرب إسماعيل عثمان: مدير إدارة الشؤون المعنوية تقلد منصب مدير إدارة السجلات العسكرية ثم تولى مدير إدارة التجنيد ثم إدارة الشؤون المعنوية، وكان المتحدث الرسمي باسم وزارة الدفاع منذ القرار الجمهوري بنزول الجيش إلى الشارع في يوم الجمعة ٢٨ يناير الماضي.



## البيان الأول



انطلاقاً من مسئولية القوات المسلحة والتزاماً بحماية الشعب ورعاية مصالحه وأمنه، وحرصاً على سلامة الوطن والمواطنين ومكتسبات شعب مصر العظيم وممتلكاته، وتأكيداً وتأييداً لمطالب الشعب المشروعة، انعقد اليوم الخميس الموافق العاشر من فبراير ٢٠١١ المجلس الأعلى للقوات المسلحة لبحث تطورات الموقف حتى تاريخه. وقرر المجلس الاستمرار في الانعقاد بشكل متواصل لبحث ما يمكن اتخاذه من إجراءات وتدابير للحفاظ على الوطن ومكتسبات وطموحات شعب مصر العظيم.

## البيان الثاني



نظرا للتطورات المتلاحقة للأحداث الجارية، والتي يتحدد فيها مصير البلاد، وفي إطار المتابعة المستمرة للأحداث الداخلية والخارجية، وما تقرر من تفويض للسيد نائب رئيس الجمهورية من اختصاصات، وإيماناً من مسؤوليتنا الوطنية لحفظ استقرار الوطن وسلامته :

قرر المجلس ضمان تنفيذ الإجراءات الآتية:-

- (١) إنهاء حالة الطوارئ فور انتهاء الظروف الحالية .
- (٢) إجراء التعديلات الدستورية والاستفتاء عليها .
- (٣) الفصل في الطعون الانتخابية وما يلزم بشأنها من إجراءات .
- (٤) إجراء التعديلات التشريعية اللازمة .
- (٥) إجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيهة في ضوء ما تقرر من تعديلات دستورية .

(٦) تلتزم القوات المسلحة برعاية مطالب الشعب المشروعة والسعي لتحقيقها، من خلال متابعة تنفيذ هذه الإجراءات في التوقيتات المحددة بكل دقة وحزم، حتى تمام الانتقال السلمي للسلطة، وصولاً للمجتمع الديمقراطي الحر الذي يتطلع إليه أبناء الشعب . وتؤكد القوات المسلحة على عدم الملاحقة الأمنية للشرفاء، الذين

رفضوا الفساد وطالبوا بالإصلاح، وتحذر من المساس بأمن وسلامة المواطنين. كما تؤكد على ضرورة انتظام العمل بمرافق الدولة، وعودة الحياة الطبيعية حفاظاً على مصالح وممتلكات شعبنا العظيم

.....

هذا وإن العبارة «وتؤكد القوات المسلحة على عدم الملاحقة الأمنية للشرفاء، الذين رفضوا الفساد وطالبوا بالإصلاح، وتحذر من المساس بأمن وسلامة المواطنين» فقد اكتسب الشعب المصري احترام وتقدير القوات المسلحة وقاموا بتنظيف الشوارع وتأمين مرافق الدولة ولا سيما المتحف المصري، حيث أنهم شكلوا درعاً لحماية آثاره من السرقة أو التخريب، بعد أن عبثت به أيدي الخونة، واللصوص والبلطجية.

ويمكن أن نضيف إلى رصيد قواتنا المسلحة خاصة وإلى رصيد اللواء المحترم إسماعيل عثمان، إجاباته على جريدة الجمهورية، حيث أنها كانت إجابات كالبلسم على جروح المصريين، عاجلت الكثير منهم، وأثلجت صدر الكثير أيضاً، ونحاول أن نلخصها كما يلي:



لواء أركان حرب إسماعيل عثمان عضو المجلس الأعلى للقوات المسلحة في حوار لـ «الجمهورية»: ليس لدينا مرشح للرئاسة.. ولن نساند أحداً.

تساؤلات كثيرة حائرة على ألسنة المصريين لم تجد إجابة شافية تريح الصدور وتجيب عن أسئلة مهمة في مرحلة بالغة الحساسية منذ انطلاق ثورة ٢٥ يناير وإمساك الجيش المصري العظيم بزمام السلطة بعد تخلي الرئيس السابق محمد حسني مبارك عن السلطة للمجلس الأعلى للقوات المسلحة.. لم تخل هذه التساؤلات من اتهامات هنا وهناك ربما جاءت بسبب حالة الغموض وعدم الوضوح وعدم معرفة فلسفة القرار.. وما يؤخذ في كواليس المجلس الأعلى الذي يثق المصريون عن ظهر قلب في إخلاصه ووطنيته وحرصه على مصلحة الوطن وصالح الشعب.

السؤال الأول: سيادة اللواء إسماعيل.. كيف كان موقف القوات المسلحة من ثورة ٢٥ يناير منذ انطلاقها وما هي فلسفة الجيش في التعامل معها وتصوره لهذه الثورة؟

الإجابة: بداية كنا مع الثورة منذ اليوم الأول لها ولم نتخل عنها وهدفنا الأول هو مصلحة مصر لم نكن مع طرف ضد طرف ولكن مصلحة الوطن أولاً وأخيراً والحقيقة الثابتة والواضحة أننا كنا نعصد الثورة وبدون القوات المسلحة ما كان للثورة أن تنجح انطلاقاً من الإيمان الكامل بحقوق ومطالب الشعب الشرعية وهذا مبدأ راسخ لا غضاضة فيه لذلك كان من الواجب أن أحقق هذه المطالب التي نؤمن بها ولكن هذه المطالب تحتاج لخارطة طريق خلال فترة زمنية ليست محددة لتنفيذها لا تربطني بوقت لأن هناك تحديات وعوامل متقلبة تؤثر على هذه الخارطة وعلى إمكانية تنفيذها فهناك أمور تكون في متناول يدي وعوامل أخرى ربما لا أتحكم فيها.

السؤال الثاني: لكن سيادة اللواء.. البعض يطالب بزيادة الفترة الانتقالية فما هي أسباب قصر هذه الفترة التي لا تزيد عن ٦ أشهر؟

الإجابة: القوات المسلحة ممثلة في المجلس الأعلى لا تطمع في سلطة أو مناصب ولا تتمنى أن تكون موجودة في الشارع لأن مهمتها الرئيسية هي الدفاع عن حدود مصر وجهها دائماً تجاه العدو وظهرها يحميه الشعب . مهمة القوات المسلحة مع انطلاق ثورة ٢٥ يناير هي مهمة استثنائية فرضت عليها طبقاً للظروف التي تمر بها البلاد مع الإيمان أننا لن نخذل هذا الشعب فالقوات المسلحة من قلب وروح هذا الشعب ويشكلان معاً نسيجاً واحداً ولا يمكن أن ينفصلا ولو تبدلت المواقف لكان الشعب سنداً وعوناً لقواته المسلحة ولا أجد مثالا أكثر وضوحاً مثل حرب أكتوبر ٧٣ التي وقف فيها الشعب إلى جانب جيشه أعطاه القوة والعزيمة حتى تحقق النصر .

السؤال الثالث: كيف تعاملتم مع الأمر عقب قرار الرئيس السابق بالتخلي أو ترك السلطة لصالح المجلس الأعلى للقوات المسلحة؟

الإجابة: الحقيقة أنه بمجرد تخلي الرئيس السابق عن السلطة كانت الأمور غامضة ولكننا كنا ندرس الواقع ونطرح رؤيتنا بعمق.. والأمانة تحتم أن نؤكد أن خبرة ووطنية المشير حسين طنطاوي القائد العام رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة لعبت دوراً كبيراً في قيادة سفينة الوطن إلى بر الأمان والتاريخ سيسجل لهذا الرجل ما فعله دون الخوض في تفاصيل وكان من المهم وجوده في هذه المرحلة الفارقة في تاريخ الوطن . كان للمجلس الأعلى للقوات المسلحة رؤيته المتكاملة التي وضعت مصلحة مصر فوق أي اعتبار ومستقبلها وصالح هذا الشعب فكانت المهمة ثقيلة ومن المهام الغربية التي لم تتعود عليها القوات المسلحة . ولكن كانت هناك مبادئ مهمة جداً للمجلس الأعلى هي الخبرة والشفافية والصدق والأمانة والأسلوب العلمي في إدارة الأزمات وكانت لهذه المبادئ اليد العليا أو الفضل في

دراسة الأمور بشكل متعمق لذلك اتخذ المجلس سلسلة من الإجراءات لضمان تسليم السلطة في أقصر فترة ممكنة .

السؤال الرابع: سيادة اللواء.. لكن الجهد الذي أحترمه الشعب بكل طوائفه في السلطة بالنسبة للجيش هل يكفي لقصر مدة الفترة الانتقالية؟

الإجابة: هناك أسباب أخرى مهمة لقصر هذه الفترة قدر الإمكان فوجود الحكم العسكري أو القوات المسلحة في الشارع يعكس حالة من عدم الاستقرار الذي يضر بالاقتصاد القومي وبمسار الاستثمار ورغبة بعض الدول في التعاون الاقتصادي لمساعدة مصر وهذا العنصر بالذات لن يأتي إلا بعد عودة الاستقرار تماماً الذي من أهم ركائزه وجود برلمان بانتخابات حرة وشفافة ورئيس جمهورية يعبر عن إرادة الشعب وأيضاً دستور جديد للبلاد .

السبب الثالث الذي حرص المجلس الأعلى من خلاله على قصر الفترة الانتقالية أن القوات المسلحة ليست شرطياً تحرس البيوت والمنازل والشوارع والطرق ولها دور أكبر من ذلك هو حماية حدود مصر ثم إن الفترة الطويلة في الشارع تفقد قواتنا حاسة التدريب العسكري علي مهمتها الرئيسية وكذلك الانضباط فتواجد الجندي في الشارع لفترة طويلة قد يفقده الانضباط ثم يأتي الحفاظ على المعدات والأسلحة وتواجدها في أماكنها الطبيعية ساحات التدريب وتنفيذ المهام الرئيسية هدف أساسي .

السؤال الخامس: سيادة اللواء.. لماذا اختار المجلس مبدأ التعديلات الدستورية وليس تغيير الدستور بالكامل؟

الإجابة: المجلس الأعلى للقوات المسلحة درس بعناية واستفاضة كل السيناريوهات وجدنا أن لكل سيناريو مميزات وعيوباً ومن خلال المناقشات وجدنا

أن سيناريو تعديل بعض مواد الدستور الحالي هو أفضل الحلول وليس أميزها ويحقق طموحاتنا.. وبعد الانتهاء من التعديلات الدستورية ثم انتخابات البرلمان ثم انتخابات الرئاسة.. وفي حالة الموافقة الشعبية من خلال الاستفتاء على التعديلات سيتم تعديل وإصدار بعض القوانين والإجراءات المنظمة للحياة السياسية التي تحقق حرية المواطن وتدعم الديمقراطية الكاملة.

وقد راعينا في التعديلات الدستورية ما يهيم الشعب من حيث اختيار رئيس مناسب وضمأن نزاهة وشفافية الانتخابات في وجود سلطة قضائية وبرلمان منتخب ودستور جديد عقب استلام السلطة المدنية.

السؤال السادس: سيادة اللواء.. ما هي الإجراءات والقوانين التي ستصدر في حالة الموافقة الشعبية على التعديلات الدستورية؟

الإجابة: هناك العديد من القوانين أبرزها قانون ممارسة الحقوق السياسية وقانون الأحزاب وقانون مجلس الشعب وآخر لمجلس الشورى في حالة وجود هذا المجلس ثم قانون رئيس الجمهورية حتى تتوافق القوانين مع نصوص الدستور ولا بد أن يأتي رئيس جمهورية له مواصفات موجودة في الدستور وتكون هناك قوانين مكتملة للنصوص الدستورية.

السؤال السابع: لكن سيادة اللواء.. ماذا لو لم تتم الموافقة على التعديلات الدستورية وكانت الأغلبية قالت لا؟

الإجابة: هناك سيناريوهات عديدة ولا مشكلة في ذلك إطلاقا والحلول موجودة ربما يكون هناك اتجاه لعمل دستور جديد بالكامل وربما تكون انتخابات الرئاسة أولاً كل السيناريوهات مطروحة لكن أود التأكيد أنه لا توجد مشكلة في هذه الحالة.

السؤال الثامن: سيادة اللواء إسماعيل.. هناك تيار في مصر يفضل أن تكون انتخابات الرئاسة قبل الانتخابات البرلمانية.. وتيار آخر يرى العكس.. لكن السؤال ما هي رؤية المجلس الأعلى لان تكون انتخابات البرلمان قبل الرئاسة؟

الإجابة: المجلس له مبرراته المنطقية وأيضاً مخاوفه من أن يأتي رئيس قبل الانتخابات البرلمانية ولديه من السلطة والقوانين والأحكام التي يستطيع من خلالها أن يفعل الكثير يأتي بمن يشاء ويطرد من يشاء وتسير الأمور طبقاً لرغبة وهوى شخص معين في حالة إن لم يكن أميناً وبالتالي تأتي بدكتاتور ويذهب كل ما فعلناه أدراج الرياح . وجدنا أن الأفضل أن يأتي البرلمان أولاً ليحاسب الرئيس القادم لكي نضمن ألا يخرج هذا الرئيس عن النص من أجل مصلحة مصر وشعبها وبالتالي يكون مجلس الشعب قادراً على اتخاذ القرارات الجريئة ومحاسبة الرئيس وممارسة صلاحياته .

السؤال التاسع: سيادة اللواء.. البعض يرى أن إجراء الانتخابات البرلمانية بشكل مبكر يخدم قوى سياسية منظمة مثل الإخوان المسلمين والحزب الوطني ويضر بأطراف أخرى من حيث المساواة وتكافؤ الفرص.. ما تعليقكم؟

الإجابة: هذا أمر يعود للشعب وليس نحن طرفاً فيه وبسؤال بسيط جداً أين الحزب الوطني الآن وهناك مساواة تامة بين كل الجماعات والأحزاب والفئات والأحزاب القائمة مثل الوفد والتجمع والناصري موجودة منذ سنين.. والجميع الآن يبدأ من الصفر مع عهد جديد ونحن لسنا مع حزب ضد حزب أو فئة ضد أخرى أو جماعة على حساب أخرى .

وهناك حقيقة أن أي حزب جديد حتى يأخذ فرصته ويتعرف عليه الناس يحتاج من ٣ إلى ٤ سنوات وليس شهر أو عشرة لذلك فالعدالة متاحة للجميع وكذلك

الفرصة مفتوحة أمام كل القوى والتيارات السياسية والصندوق هو الذي سيقدر والشعب الذي وصل إلى هذه الدرجة من الوعي السياسي يدرك متطلباته وطموحاته وأي فريق سيحققها .

السؤال العاشر: سيادة اللواء.. في ظل حالة الفراغ الأمني أو ما تشهده البلاد من قصور أمني يتساءل البعض كيف ستجري الانتخابات ومن سيتولي تأمينها الجيش أم الشرطة؟

الإجابة: الداخلية وعناصرها هي المخولة بتأمين الانتخابات وستكون خلال الأيام أو الفترة القادمة أقوى بكثير ولكن بمنهج وأسلوب جديد هو الاحترام المتبادل بين الشرطة والشعب وهو أمر لا غني عنه فالداخلية أو رجال الشرطة لهم دور كبير ومسئولية وطنية في تأمين الداخل والمواطن والشعب ولا غنى عن هذا الدور.. والقوات المسلحة ستكون متواجدة إذا رأيت أن هناك أي خلل لديها من الإجراءات الكفيلة بتأمين الانتخابات حتى تخرج في قمة النزاهة والشفافية وتعبر عن إرادة المصريين ولن تشوبها أي شائبة وهذا عهد قطعته القوات المسلحة على نفسها من سيأتي سيكون بإرادة واختيار الشعب مهما كانت نتائج هذه الانتخابات طالما أنها تعبر عن إرادة الشعب .

السؤال الحادي عشر: سيادة اللواء.. هناك بعض التحديات التي تواجه المجلس الأعلى للقوات المسلحة مثل أمن المواطن والشارع ثم الاعتصامات ومن بعدها المطالب الفتوية.. كيف سيتعامل المجلس مع هذه الملفات؟

الإجابة: أولاً بالنسبة لمسألة الأمن هناك تنسيق كبير مع وزير الداخلية لنزول رجال الشرطة بكامل قوتهم لتحقيق الأمن للشعب وهذا أصبح واضحاً خلال الأيام القليلة الماضية بالإضافة إلى أن هناك أحكاماً عسكرية رادعة ضد البلطجة

ودوريات مشتركة بين رجال الجيش والشرطة لتحقيق هذا الهدف . وهناك جهود لمحاولات التقارب بين الشرطة والشعب وأيضا الشرطة والقوات المسلحة ودرء أي فتنة تؤثر على علاقة الأطراف الثلاثة وعدم إثارة الشائعات المغرضة خاصة بين الجيش والشرطة خاصة أن الجيش ليس له غنى عن الشرطة وهم أبناء نفس الوطن وإخوة وزملاء للقوات المسلحة وإذا كانت هناك تجاوزات من بعض رجال الشرطة ولكن الأغلبية رجال شرفاء وأمناء وحريصون على مصلحة الوطن .

السؤال الثاني عشر: وبالنسبة للاعتصامات والمطالب الفتوية؟

الإجابة: ندرك أن مطالب الشعب مشروعة ونحترمها ونقدرها ولكن هناك من يعكف علي دراستها وبحثها وإيجاد الحلول لها بالطرق المناسبة والعادلة في التوقيت المناسب لخلق عدالة اجتماعية بين المواطنين فالتعبير عن المطالب أمر مشروع ولكن ليس المشروع إيقاف العمل وتعطيل دوران عجلة الإنتاج في هذا التوقيت الذي نسعى فيه لعودة الحياة إلى طبيعتها وحتى يسترد الاقتصاد القومي عافيته وقوته حتى لا يقع الضرر بمصالح وقوت الشعب وفي حالة توقف العمل والإنتاج فبالتالي لن تكون هناك حقوق أو مرتبات .

السؤال الثالث عشر: سيادة اللواء.. فجأة وبدون مقدمات قفزت قضية الفتنة الطائفية على السطح الأمر الذي شكل ضغطاً على المجلس في ظل زخم المشاكل والملفات المهمة .

كيف ترون الطريقة المثالية للتعامل مع هذا الملف؟

الإجابة: بداية نحذر الشعب والوطن من إعطاء أدنى فرصة للحاقدين والمغرضين للنبيل من وحدة المصريين مسلمين وأقباطا ووجود الفتنة الطائفية وفي حالة وجودها فلا أمن ولا أمان لحياة المسلم أو المسيحي على السواء وستكون هناك

حالة من التربص بينهما تضر بالمواطن والمسجد والكنيسة ولن تكون هناك قدرة لأي جهة على الإصلاح لذلك لا بد من وأد الفتنة لأن المصريين دائماً مسلمين ومسيحين على قلب رجل واحد ولا فرق بينهما .

والقوات المسلحة لا تفضل فئة علي فئة أو جماعة على جماعة ولا ديناً على دين ولا حزبا على آخر المصريون جميعاً سواسية والوطن هو الأساس ومصصلحة مصر هي الهدف .

السؤال الرابع عشر: سيادة اللواء إسماعيل.. في ظل هذه الصراحة والوضوح والشفافية التي يحرص عليها المجلس الأعلى للقوات المسلحة حاول البعض اتهام الجيش بالانحياز لجماعة الإخوان المسلمين في حل مشكلة الفتنة الطائفية في قرية صول بأطفيح.. ما تعليقكم؟

الإجابة: أؤكد أن حكمة وذكاء ويقظة المؤسسة العسكرية هي التي لعبت دوراً كبيراً في وأد فتنة أطفيح وذلك للأسلوب المثالي للتعامل مع الأزمة وقتل الفتنة قبل أن تستشري لأن شرارة الفتنة كانت ستخرج من هناك خاصة أن الشباب من المسلمين صغار السن كان لديهم الحماس الزائد ضد إخوانهم من المسيحيين ولو تركنا هذا الموضوع سيكون الشرارة التي يشتعل منها فتيل الفتنة في أطفيح ثم تنتشر في باقي المحافظات خاصة في جنوب مصر وتركز أسلوبنا في الاستعانة بالعقلاء المتدينين مثل الشيخ محمد حسان والشيخ صفوت حجازي والدكتور أحمد عمر هاشم من الأزهر الشريف وغيرهم وكذلك من الأقباط سواء من مطرانية حلوان أو الجيزة.. أشخاص محايدون يتمتعون بالحكمة والعقل يمثلون كل الأطياف المؤثرة ومعهم قائد المنطقة المركزية والعديد من الضباط في المنطقة وبالفعل نجحنا في احتواء وإخماد فتيل الأزمة قبل اشتعلها ولم نرجح كفة على أخرى وكان انتقاء

الشخصيات الفاعلة في وأد الفتنة من خلال العلاقات الشخصية للقوات المسلحة ولم يكن هناك أمر عسكري . كان لابد أن نضع كل شيء في مكانه الصحيح وإقناع الأفراد في صول مسلما ومسيحيا إنهم أسرة واحدة وأبناء وطن واحد ولا غني عن علاقتهم الطيبة بعضهم البعض وأن العلاقات التاريخية مستمرة وأن ما حدث مجرد حادث فردي عارض لا يعد نقطة سيئة في بحر من الحب والإنسانية وعلاقات الأخوة وهذا ربما يحدث بين أفراد الأسرة الواحدة .

السؤال الخامس عشر: لكن كيف جاء قرار الكنيسة في مكانها؟

الإجابة: كان لدي القوات المسلحة إصرار على بناء الكنيسة في صول وهو أمر كان منتهيا.. ولكن في بداية الأمر تركنا تحديد المكان لمطران حلوان سواء في داخل القرى أو خارجها وتعهدنا بذلك وعندما رأينا أن جميع الآراء والمطران أجمعوا على ضرورة بناء الكنيسة في مكانها القديم ونفذنا هذا الأمر بكل دقة وبدون انحياز لأن هذا حق مشروع له وأن ديننا الحنيف يحثنا على هذه الجزئية فلا صلاة في مكان مغتصب . وللحق فإن الكثير من المسلمين أبدوا استعدادهم لتحمل تكاليف بناء الكنيسة وعلى رأسهم نقيب الأشراف السيد الشريف واستأذن المجلس الأعلى للقوات المسلحة في ذلك ولكن تم الرفض وعدم تدخل أي شخص أو مؤسسة أخرى غير القوات المسلحة في بناء الكنيسة لأنها وعدت بذلك وشكرت نقابة الأشراف وكل من أبدوا استعدادهم على العرض الجميل الذي يعكس طبيعة شعب مصر وأصالته ورغبته في وأد الفتنة .

السؤال السادس عشر: سيادة اللواء.. نتطرق لملف يحظى باهتمام جموع الشعب ألا وهو ملف الفساد وأموال الشعب المنهوبة.. كيف يتعامل المجلس الأعلى مع هذا الأمر وهل هناك خطوط حمراء لا يمكن تجاوزها ضد أشخاص بعينهم؟

الإجابة: إطلاقاً لا خطوط حمراء.. والموضوع برمته مع النائب العام والقضاء ولا تستر على فاسد مهما كان وأيا كان.. ومن أخطأ فليتحمل خطأه .

السؤال السابع عشر: سيادة اللواء.. القوات المسلحة أعلنت بصراحة ووضوح أنه لن يكون لها مرشح ولن تدفع في هذا الاتجاه بأي مرشح.. لكن السؤال على الوجه الآخر هل ستدعمون وتساندون مرشحاً بعينه؟

الإجابة: الجزء الأول من السؤال محسوم فلن نرشح أحداً.. والجزء الثاني بكل وضوح وصراحة لن ندعم ولن نساند مرشحاً بعينه ولن ننحاز لمرشح على حساب آخر الجميع مصريون فمن يأتي يأتي ولكن نأمل أن تأتي الانتخابات الحرة والتزيمه برئيس يحفظ لمصر حريتها وشعبها وأمنها وأن يسير بها دائماً إلى بر الأمان ويحقق طموحات وتطلعات المواطنين .

السؤال الثامن عشر: سيادة اللواء.. متى سيتم إيقاف العمل بقانون الطوارئ الذي يعمل به منذ ثلاثين عاماً؟

الإجابة: لن نسلم السلطة إلى سلطة مدنية إلا وقانون الطوارئ موقوف وهذا أمر لا رجعة عنه ولا التفاف حوله .

السؤال التاسع عشر: سيادة اللواء.. كيف ترى الفارق بين نزول الجيش إلى الشارع في أحداث الأمن المركزي ونزول الجيش مع انطلاق ثورة ٢٥ يناير؟

الإجابة: باختصار أحداث الأمن المركزي كانت مجرد تمرد فئة معينة وهنا كان لا بد أن نحمي الشعب ولكن في ثورة ٢٥ يناير كانت ثورة الشعب ونابعة منه وهذا اختلاف كبير وكانت مهمتنا هنا هي حماية الشعب نفسه وليس حماية الشعب من فئة بعينها . وفي ثورة ٢٥ يناير لم يكن المجلس الأعلى للقوات المسلحة يريد أن يشعر الشعب بأن هناك قوات عسكرية تحم من حريته بل على العكس أراد المجلس ان

يتنسم الشعب رياح ونسائم الحرية والاطمئنان والأمان وكان حريصاً على مصالح الناس بل وأشركنا الشعب في حماية الوطن وحماية نفسه أيضاً وكان مثلاً رائعاً للتكاتف الشعبي مع قواته في حماية ثورته ومكتسباته وممتلكاته .

السؤال العشرون: سيادة اللواء.. هناك اتهام من البعض ببطء قرارات المجلس الأعلى وغياب عنصري الحسم والحزم.. ما تعليقكم؟

الإجابة: لو اطلعنا على الموقف الآن وإلى أين وصلت الأمور سنجد أن القرارات كانت صحيحة تماماً ومنها قرارات المجلس جاءت في المكان والتوقيت المناسب وإذا نظرت للقرار بعد شهر أو أيام من صدوره بأنه القرار الأفضل والصحيح لأنه نتاج دراسة وضبط نفس وليس نتيجة تسرع وحماسة وهذا ما يميز القرار في القوات المسلحة وأيضاً يعكس حسن قيادة المشير حسين طنطاوي القائد العام رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة فالهدوء والتأني ليس عجزاً أو ضعفاً ولكن قوة يدركها كل أفراد الشعب فهل من المعقول أن تستعرض القوات المسلحة قوتها ضد شعبها وأهلها وأبنائها هذه عقيدة راسخة لدينا .

السؤال الواحد والعشرون: سيادة اللواء.. كيف يرى المجلس الأعلى للقوات المسلحة ملامح الدولة المصرية في المستقبل؟

الإجابة: هي دولة ديمقراطية حرة يتمتع أهلها بالأمن والأمان وبمستوي معيشة مرتفع لا يوجد فيها عاطل ولا جائع ولا محروم كل مواطن فيها يعرف حقوقه وواجباته وبالعدالة المطلقة ليس فيها وساطة أو المحسوبية أو رشوة أو فساد بل تكافؤ للفرص ومساواة بين المصريين جميعاً مهما اختلفت ديانتهم.. مصر التي فيها العلم والبحث العلمي تقدم على أي شيء وأن تتبوأ المكانة الأفضل بين دول العالم نظيفة وأن يسود الحب بين الناس وأن يهتم كل مواطن بواجبات وظيفته نحن نريد

لمصر أن تكون مدينة فاضلة .

السؤال الثاني والعشرون: سيادة اللواء.. قوات الأمن المركزي عبارة عن مجندين فهل للقوات المسلحة رؤية حول وضع هيئة جديدة لهذه القوات؟  
الإجابة: الأمن المركزي كقوة موجودة بالكامل ويستند للتصرف فيها السيد وزير الداخلية ولا تتدخل في شئونها مطلقاً .

السؤال الثالث والعشرون: سيادة اللواء.. كيف يتم اتخاذ القرار داخل المجلس الأعلى للقوات المسلحة؟

الإجابة: لا توجد لحظة واحدة ظهر فيها انقسام داخل المجلس منذ أن تسلم السلطة ربما يكون هناك اختلاف في وجهات النظر في بداية عرض الموضوع ولكن في النهاية ومع صدور القرار يتخذ بالإجماع فالقوات المسلحة تجسد أعظم مثال للديمقراطية .

السؤال الرابع والعشرون: سيادة اللواء.. كثيرون قلقون على القوات المسلحة بشأن حدودنا في كافة الاتجاهات خاصة في ظل وجود هذه القوات في الشارع خلال وبعد ثورة ٢٥ يناير؟

الإجابة: القوات المسلحة بخير واطمئن الشعب أنها تنفذ مهامها بكفاءة على جميع حدودنا وأن القوات المتواجدة في الشارع من الاحتياطي الاستراتيجي ولم تخل بمهمة دور قواتنا ومهامها وليست من القوات المكلفة بمهام تأمين حدودنا الخارجية .

السؤال الخامس والعشرون: سيادة اللواء.. هناك وجهات نظر يطلقها البعض بشأن سرعة الأحكام على عناصر البلطجية والخارجين عن القانون في حين أن هناك قضايا تتعلق بالفساد أو الانفلات الأمني مازالت قيد التحقيق؟

الإجابة: الأمر بسيط للغاية.. وباختصار هناك العديد من القضايا تهم المجتمع وتنظر فيها القوات المسلحة وتصدر فيها الأحكام الرادعة وهناك العديد من القضايا التي ليس يختص بها القضاء المدني والطبيعي وبالتالي فهي قيد التحقيق وهذا ليس شأن القضاء العسكري الذي يصدر أحكاماً لها طبيعة خاصة تسعى لاستعادة الأمن للمواطن والشعب وردع الخارجين عن القانون . فمثلاً التعديات على الأراضي الزراعية ومقاومتها أو الأعمال الخارجة عن القانون والبلطجة هذه مهمة القوات المسلحة ويتخذ فيها أحكاماً عسكرية رادعة وقضايا الانفلات الأمني أو محاكمة بعض الشخصيات مثل قضايا الفساد وليست قضايا عسكرية بل تأتي في إطار مهمة النائب العام والقضاء المدني ويتم فيها التحقيق لأنه لا يمكن محاكمة أشخاص من دون التحقيق معهم.

